م/ مبادئ حقوق الإنسان البيئية

م. زينة داود سالم / وحدة أبن سينا

يمكن تعريف حقوق الإنسان بأنها تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا والتي لا يمكن أن نعيش دونها كبشر، ويعد الحق في البيئة من الحقوق التي تضمنها الجيل الثالث من حقوق الإنسان أو ما اصطلح عليها بحقوق التضامن .

وتعرف ايضاً حقوق الإنسان على أنّها مجموعة واسعة من القيم الموضوعة لحماية الوجود البشري، وتعزيزه، وتعزيز كل ما يتعلق به ، بهدف الوصول إلى مجتمع عادل يُنصف الأفراد والجماعات ويُدافع عن المستضعفين، ويُعدّ هذا المصطلح جديداً نسبياً، فقد أصبح أكثر تداولاً منذ الحرب العالمية الثانية، وتأسيس منظمة الأمم المتحدة عام 1945م، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) 1948م، وبهذا أضحى مصطلح حقوق الإنسان مصطلحاً عالمياً مُلزِماً لجميع الدول في شتى بقاع العالم في الحاضر والمستقبل .

ترتبط حقوق الإنسان أرتباطاً وثيقاً ومؤثراً في البيئة وتمتاز العلاقة بينهما بأنها علاقة تبادلية ، لن يستطيع الإنسان الاستمتاع بحقوقه التي تقرها المؤسسات العالمية اذا لم تكن البيئة التي ينتمي اليها بيئة أمنة وصحية .وفي المقابل يستحيل ايجاد ادارة بيئية في مكان لا تحترم فيه حقوق الإنسان ، يشهد العالم حالياً أعترافاً متزايداً بحق الإنسان في العيش في بيئة صحية نظيفة خالية من التدمير . فاليوم يضم دستور أكثر من 100 دولة حول العالم بنص واضح وصريح حقوق الإنسان البيئية .

ونتطرق الأن الى فئات حقوق الإنسان والتي تقسم الى ثلاث فئات

اولاً: الحقوق المدنية والسياسية : وتسمى الجيل الأول من الحقوق وهي مرتبطة بالحريات وتشمل الحقوق الأتية ، الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في الأمن .

ثانياً: الحقوق الإقتصادية والإجتماعية : وتسمى الجيل الثاني من الحقوق وهي مرتبطة بالأمن وتشمل العمل والتعليم والمستوى الائق من المعيشة ، الماكل والمشرب والرعاية الصحية .

ثالثاً : الحقوق البيئية والثقافية واالتنموية : وتسمى الجيل الثالث من الحقوق وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير .

فمن حقوق الإنسان البيئة حق المواطن العيش في بيئة نظيفة خالية من التدمير ويجب ان تعمل أجهزة الحكومة في اي دولة من دول العالم والأجهزة غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والأفراد من أجل تحقيق ذلك .

لقد أثارت العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة فكرة خاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بينهما اذ يمكن أختصارها في ثلاث عوامل

1- تعد البيئة السليمة هي شرط مسبق للتمتع بحقوق الإنسان :

اذ تؤثر الأضرار البيئية على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان بشكل مباشر أوغير مباشر ويكون أكثر حدة على شرائح السكان التي تواجه ظروف معيشية صعبة . اذ من الممكن ان يتعرض الإنسان للتهديد المباشر من جراء أتخاذ تدابير تضر بالبيئة ومن ثم فأن الحق في الحياة وفي نوعية الحياة الجيدة ترتبط مباشرةً بالظروف الأيجابية والسلبية للبيئة .

كما تضيف المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان المدنية والسياسية ((الحق في الحياة)) بأنه ملازماً للإنسان مما

يعني انه حق طبيعي مستمد من الوجود الإنساني ذاته وأن القانون الدولي يأتي كاشفاً له لا منشأً له وكذلك الالتزام الأيجابي بحماية الحياة والحفاظ عليها.

اذ تؤثر المشاكل البيئية سلباً على صحة البشر مثلاً عدم توفر مياه صالحة للشرب ، وسوء الصرف الصحي ، وتكاثر النفايات في الأماكن العامة وعدم أعادة تدويرها وأنتشار الغازات والسموم في الجو. وكذلك نقص المعلومات البيئة وقلة الوعي بمخاطر البيئة .

2- تعد حقوق الإنسان أدوات لتناول المسائل البيئية :

نقصد بذلك أننا نستخدم حقوق الإنسان من أجل بلوغ مستويات ملائمة من الحماية البيئية وهذه الحقوق تنقسم الى

أ- الحقوق البيئية الموضوعية
ب- الحقوق البيئية الإجرائية

اما الحقوق البيئية الموضوعية : تعني الحق في تنفس هواء وشرب ماء خالي من الملوثات وكذلك الحق في الحماية من الضجيج ، وأستغلال الموارد الطبيعية بشكل يضمن للإنسان حياة كريمة تسمح له بالتطور والرفاهية

أما الحقوق البيئية الإجرائية : فهي الحق في الحصول على معلومات والحق في المشاركة في وضع القرارات والوصول الى العدالة البيئية ومنها : الحق في الإعلام البيئي عندما يوضع أطار قانوني خاص بالحق في المعرفة البيئية ، ويعد هذا الحق فئة جديدة من جملة حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث يصبح للفرد الحق في معرفة المعلومات البيئية وقد أستخدمت الكثير من منظمات الدفاع عن البيئة هذا الحق في مطالبها المستمرة

في الحصول على معلومات ووثائق تتعلق بحالة البيئة و حق المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة .

3- ضرورة ادماج حقوق الإنسان البيئية في أطار مفهوم التنمية المستدامة :

تكفل الدولة تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة والحياة في بيئة صحية سليمة . ويتحقق ذلك من خلال :-

1- التحكم في أستعمال الموارد الطبيعية .
2- توظيف التقنيات الحديثة في أعادة تدوير النفايات والتقليل من أضرارها على البيئة .
3- حصر معقول للنشاطات الإقتصادية الضارة بالبيئة .
4- عدم السماح بتحويل الأراضي الزراعية الى أراضي سكنية .
5- أحاطة جميع المدن بالحزام الأخضر لمواجهة العواصف الترابية .